

ظروف نشأة الدولة العراقية

(بمناسبة العيد الوطني العراقي ٣ تشرين الاول)

أ.د. جمال كمال إسماعيل^(١)

منذ شباط ٢٠٠٨؛ سعت الطبقة الحاكمة في العراق إلى تبني تاريخ ٣ تشرين الأول عيداً وطنياً، وهو اقتراح دخل حيز التنفيذ فعلياً في أيلول ٢٠٢٠. ويبدو هذا المسعى التذكاري - من زاوية التداول السياسي الداخلي - أكثر من كونه مجرد تأريخ لحظة انضمام العراق إلى عصبة الأمم؛ إذ يحمل رغبة واضحة في تثبيت قراءة رسمية لوحدة وسيادة الدولة العراقية الحديثة، قراءة تستمد شرعيتها من لحظة الاعتراف الدولي الرسمي (طلب العضوية والقبول في المنظمة الدولية) بدلاً من الاعتراف بمبررات محلية أو ثورات داخلية. لذلك فإن وقوف الطبقة الحاكمة على هذا التاريخ يستحث سؤالاً منهجياً: أي معنى للاعتراف الدولي في بلد كان ولا يزال يتقلب بين سيادة اسمية وتأثير خارجي ممتد؟ وما الذي تُخفيه هذه الالتفاتة الرمزية عن مسارات أخرى في تشكل الدولة العراقية؟

لفهم ما ينطوي عليه هذا الاختيار الرمزي، لا بد من العودة إلى وقائع تاريخية شكلت خارطة الشرق الأوسط السياسية عقب الحرب العالمية الأولى، إذ يقع العراق في قلب تلك التحوّلات، فقبل عام

(❖) كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل.

١٩١٤؛ كان العراق جزءاً من الإمبراطورية العثمانية؛ ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى تغيرت مواقع القوى وظهرت تفاهات سرية واتفاقيات أعادت تقسيم المنطقة. وفي هذا السياق؛ تبرز مراسلات حسين-مكماهون (١٩١٥-١٩١٦) التي تبنت بريطانيا فيها وعداً لقيادات عربية بالاعتراف باستقلال عربي مقابل التحالف ضد الدولة العثمانية، ثم جاءت اتفاقية سايكس-بيكو (١٩١٦) التي قسمت المنطقة بين مناطق نفوذ بريطانية وفرنسية، وأخيراً وعد بلفور (١٩١٧) الذي أدخل بعداً آخر متعلقاً بالقضية الفلسطينية. إن هذه الوثائق والاتفاقات لم تكن مجرد صفحات دبلوماسية؛ بل كانت أدوات في عملية هندسة سياسية جذرية هدفت إلى خلق دول جديدة أو ضمان مصالح القوى الكبرى داخل دول قائمة.

أدت تطورات الحرب العالمية الأولى على الأرض إلى سيطرة بريطانية على العراق عام ١٩١٧ لكن هذا السيطرة لم تكن بلا مقاومة، فقد واجه الوجود البريطاني انتفاضات محلية ومتفرقة: مثل احتجاجات النجف ١٩١٨، وتمرد الشيخ محمود في السليمانية ١٩١٩، وثورة العشرين التي شكّلت لحظة مركزية في الوعي الوطني العراقي المبكر، إذ شكّلت رفضاً شعبياً واسع النطاق لسياسة الانتداب وللممارسات البريطانية. وعلى الجانب السياسي، ووفق ما سُمي تنفيذياً بمراسلات حسين-مكماهون، أُعلن في دمشق

في آذار ١٩٢٠ قيام حكومة فيصل بن الحسين، مما وضع بريطانيا في مواجهة مباشرة مع مطالب عربية بالاستقلال، وخلق تناقضاً إقليمياً مع طموحات فرنسا التي تحرّكت لانتزاع نفوذها في سوريا وطرحت بدائل سياسية من شأنها أن تحدّ من الدور البريطاني.

اتسمت الفلسفة البريطانية في إدارة العراق بالميل إلى إقامة واجهة محلية تستطيع أن تضمن مصالح الإمبراطورية؛ ولهذا شكّلت بريطانيا تحالفات مع نخب محلية، وسعت إلى إنشاء حكم ملكي دستوري يرى فيه قوام الاستقرار وحارساً للمصالح الخارجية. وفي هذا الإطار، تولد توافق بين الرغبة البريطانية وتطلعات قطاعات من النخبة العراقية التي كانت ترى في الملكية حلاً لإرساء دولة مركزية ذات شرعية، فكان مؤتمر القاهرة ١٩٢١ وقرار تنصيب الأمير فيصل ملكاً على العراق (الذي شمل أربعة عشر لواءً) وتشكيل مجلس تأسيسي ضمّ شخصيات سياسية مؤثرة، ثم صدور القانون الاساسي عام ١٩٢٥ كأول وثيقة دستورية، كل ذلك كان خطوات عملية لبناء صورة دولة حديثة على أسس دستورية وتشريعية ذات طابع شكلي حدّ كبير.

إلا أن هذا البناء لم يكن مستقيلاً من مصالح القوى الأجنبية؛ ففي حزيران ١٩٣٠ وقّع العراق وبريطانيا المعاهدة الأنغلو-عراقية

التي أعطت استقلالاً اسمياً للعراق، لكنها ضمنت للبريطانيين امتيازات استراتيجية (وجود عسكري، ترتيبات أمنية، اتفاقات اقتصادية)، ووقفت هذه المعاهدة كجسر بين حكم محلي شكلي وواقع نفوذ خارجي فعلي. ومن هنا جاءت خطوة العراق بتقديم طلب العضوية في عصبة الأمم بتاريخ ٣ تشرين الأول ١٩٣٢، إذ مثلت عضوية المنظمة اعترافاً دولياً رسمياً، لكنها لم تعنِ التحرر التام من قيود وأواصر التبعية التي فرضتها الترتيبات السابقة، وبخاصة فيما يتعلق بالوجود العسكري والامتيازات الاقتصادية، ومنها ما ارتبط باكتشاف النفط الذي أضاف بعداً اقتصادياً مركزياً لموقع العراق في نظام المصالح الاستعمارية.

ولعلّ من أهم الدلالات التي يرمز إليها اختيار يوم ٣ تشرين الأول هو تحويل لحظة قانونية-دولية إلى محور للاحتفال بالسيادة، بمعنى محاولة اضعاف بعد أعمق على الاعتراف الخارجي عبر عدّه حجر أساس لبناء الهوية الوطنية. لكن هذه العملية الرمزية لم تخل من التناقضات: فإذا كانت السيادة متعثرة من حيث الواقع العملي بفعل المعاهدات والامتيازات، فإن الاحتفاء بها عبر يوم وطني قد يُخفي -في قراءة ناقدة- قصور الدولة في بناء مؤسسات مستقلة وقوة ذاتية. كما أن التثبيت الرسمي لتاريخ معين قد يميل إلى استبعاد أو تهميش محطات تاريخية أخرى: مثل ذاكرة ثورة العشرين

كمصدر مقاومة وطنية، وذاكرة الحركات القومية المحلية، وذاكرة الأقليات القومية والدينية التي شهدت مسارات معقدة في علاقتها بالدولة الوليدة.

وبالعودة إلى السياق الإقليمي، فإن ما جرى في العراق لم يكن معزولاً عن سياسة القوى الأوروبية في تقسيم المنطقة؛ فالتفاهات والاتفاقيات بين لندن وباريس لم تُسقط فقط حدوداً جغرافية، بل أسست لشبكات مصالح (اقتصادية، عسكرية، سياسة) كان النفط واحداً من محاورها، ذلك أن اكتشاف النفط في حقول عراقية مثل كركوك كان قد مثل تحولاً اقتصادياً له انعكاسات على العلاقات الدولية والإقليمية، إذ احتاجت الدول الجديدة إلى التفاوض مع شركات أجنبية، وبالشكل الذي أنتج اشكاليات سيادة واستقلال اقتصادية لم تُحل ببساطة بعد الاعتراف الدولي.

من ثم، فإن قراءة تاريخ ٣ تشرين الأول في إطار الاحتفال الرسمي يجب أن تكون قراءة نقدية: أولاً من ناحية كونها تأكيداً على بعد دولي في تشكّل الدولة العراقية، وثانياً من جهة ما تُمثّله من خيار سياسي داخلي يسعى إلى توحيد خطاب رسمي حول الشرعية، وثالثاً من جانب ما تخفيه من تراكمات تاريخية معقدة تتضمن مقاومة محلية، وتحالفات نُخبوية، واستمرار نفوذ خارجي، وإشكالات قومية وطائفية لم تُفصل بعد في بناء دولة متماسكة.

فبينما يمثل اليوم الوطني بياناً دولياً للوجود، تبقى أسئلة السيادة الفعلية، ومشاكل التجانس الاجتماعي، وقضايا العدالة في توزيع مغانم الدولة (اقتصادية وسياسية) مفتوحة، وذات علاقة مباشرة بهذا التثبيت الرمزي.

ولا ينبغي إغفال أن مسارات ما بعد ١٩٣٢ كانت قد شهدت أيضاً تجليات الصراع بين سياسات الاستقلال الفعلية والالتزامات الدولية؛ إذ تجددت الاحتكاكات في العقود اللاحقة، من محاولات تغيير الأوضاع السياسية داخل العراق، إلى نشوب صراعات إقليمية امتدت بين المحاور المتنافسة خلال منتصف القرن العشرين. وقد أعادت الأحداث اللاحقة - مثل انقلاب ١٩٤١، واحتلال العراق وعودة النفوذ البريطاني بشكل عسكري مؤقت، وثورات وتحولات ١٩٥٨ وما بعدها - إثارة سؤال المركزية: ما حجم الفاعلية المحلية مقابل الضغوط والارتباطات الخارجية؟ وكيف أثّرت هذه الديناميات في الهوية السياسية للبلد وفي أساليب الاحتفاء بالذاكرة الوطنية؟

إن قراءة هذا التاريخ بشكل موضوعي تستلزم الإقرار بأن السيادة لم تكن حالة مطلقة منذ ١٩٣٢، وأن تأسيس الدولة العراقية الحديثة مرّ عبر تراكم علاقات داخلية وإقليمية ودولية، وأن الذاكرة الرسمية المختارة قد تخفت معها ذكريات محلية ومطالب شعبية موازية شكلت أيضاً شروط وجود العراق المعاصر.

كيان الدم: بين تطور استراتيجياته، والتشكيل المستمر للنظام

الشرق أوسطى

أ.م.د. يونس مؤيد يونس الدباغ (١)

اعتاد العالم متابعة الأحداث الدولية من منظور الصراعات أو المنافسات بين الإمبراطوريات العظمى أو القوى الكبرى في النظام الدولي للسيطرة على موارد العالم ومواقعها الاستراتيجية، وبسط نفوذها عبر تسخير قدرات أمنية وعسكرية ضخمة في بيئات إقليمية متعددة.

شُدّ كيان الدم -الكيان الصهيوني- وفق النظرية الدينية؛ نتيجة تقاسم مغام النصر في منطقة سيطرة الامبراطورية العثمانية - الوطن العربي- بين القوى الكبرى في الحرب العالمية الاولى عبر اتفاقيات مؤتمر (سان ريمو) واتفاقية (سايس بيكو)، التي دخلت حيز التنفيذ بعد الحرب العالمية الثانية بجمع شتات التوراتين وحلمهم بوجود وطن أم يجمعهم في ظل التمايز الهوياتي والوعي الجمعي الذي يربط بعضهم ببعض (علي، ٢٠٢٤، ص ٣).

وما أن تم تطبيق ذلك على حساب حقوق الارض المشروعة- فلسطين- وأراضي الدول العربية حتى سارع قادة هذا الكيان المسخ إلى بناء قوته الأمنية بالدرجة الاساس؛ لأنهم على دراية بما ستؤول

اليه الأمور في بيئة تواجدهم الاقليمي، وإدراكهم فقدان دويلتهم المُصطنعة للمشروعية الإقليمية، اذ قامت استراتيجية كيان الدم على التركيز شبه الكامل على الهجوم الخاطف والضربات الجوية السريعة، مثلما حدث في حرب عام ١٩٦٧، مع زيادة التركيز على الجوانب الدفاعية، وإعطاء الجانب الهجومي الأولوية النسبية بعد حرب عام ١٩٧٣؛ نتيجة كشف بعض نقاط الضعف في الاستراتيجية الأمنية. وأدت التطورات التكنولوجية إلى إحداث تعديلات مستمرة في هذه الاستراتيجية، لاسيما في مجالات الاستخبارات والمراقبة والتسليح، إلا أن المبادئ الأساسية استندت دوماً على الموروث الفكري العسكري لـ(بن غوريون)، مع إجراء تعديلات تكتيكية بحسب متغيرات الواقع تعتمد على ثلاثة مبادئ مركزية، هي: الردع، والإنذار المبكر، والانتصار الحاسم والسريع (دعنا، ٢٠٢٣، ص ٢).

كما شهد العقد الأخير من القرن العشرين تحولاً آخر أشد تعقيداً في طبيعة التحديات الأمنية لجيش الكيان الدموي، بظهور اللاعبين والفصائل من غير الدول التي تعتمد على أنماط الحروب غير المتماثلة والهجينة؛ مثل حروب العصابات والعمليات الفدائية والقصف الصاروخي، ما أدى إلى تبدل عقيدته العسكرية، وكانت الاستجابة للحرب مع حزب الله عام ٢٠٠٦ الى تطوير عقيدة

الضاحية؛ لمحاولة تعطيل قدرات الخصم الهجومية عبر الاستخدام المفرط وغير المتناسب للقوة الجوية؛ لضرب مراكز ثقله المدنية والعسكرية.

ومنذ عام ٢٠١٩؛ بدأ جيش الكيان تطوير استراتيجية أمنية جديدة، هدفها الرئيس تعريف النصر بأنه لم يعد متمثلاً في احتلال الأرض، ولكن في القدرة السريعة والمنهجية على تدمير قدرات العدو ومراكز ثقله بأسرع وقت وأقل كلفة، وإعادة تكييف أدوار القوات البرية لهذا الغرض. لكن بعد عملية طوفان الأقصى في تشرين الأول عام ٢٠٢٣ تحوّل الكيان إلى عقيدة الحرب الدائمة بدلاً من مبدأ الردع الذي كان يستند اليه، لأن الردع يقوم على نوايا العدو الذي يمكن الخطأ في تقديرها؛ لذلك عليه ملاحقة الخطر أينما وجد في محيط أمنه القومي (عبدالله، ٢٠٢٥).

وقد أدى وجود الكيان واستراتيجية الأمنية المستمرة في التطور والتغير حسب طبيعة البيئة العملياتية المتواجد فيها للحفاظ على أمنه القومي من الشرق الأوسط طور التشكيل المستمر لحين تحقيق حلم إمبراطورية الكيان الكبرى من النيل الى الفرات في ظل الدعم الامريكي المستمر للكيان على اختلاف تعاقب الإدارات الأمريكية -ديمقراطية أم جمهورية- وفق آليات مناسبة لهم مستشهدين بقول الرئيس الامريكي السابق (جو بايدن): "لو لم تكن

هناك إسرائيل لحرصت الولايات المتحدة على إقامتها"، وتأكيده لأكثر من مرة أنه صهيوني وإن كان غير يهودي، ثم أكمل وزير خارجيته (أنتوني بلينكن) الحلقة عندما زار إسرائيل بعد أيام قليلة من وقوع عملية طوفان الأقصى، قائلاً: "إنه أتى إسرائيل بصفته يهوديًا"، وفي مثل هذا السياق اختلطت الأيديولوجيا بالمصالح، والدين بالسياسة الخارجية (مسعد، ٢٠٢٤)، مع الحفاظ على حق الكيان المزيف بالدفاع عن النفس الشرعي، ووصم المدافع عن حقه الأصل بالإرهاب، واحتواء على تهديدات الكيان المستمرة والقضاء عليها، سواء عبر تقزيم القوى المناهضة أو بالتطبيع والتعاون مع الكيان (رشاد، ٢٠٢٥، ص ص ٨٣-٨٤؛ ناجي، ٢٠٢٥، ص ١٠٢).

فالشرق الأوسط في طور التشكيل عبر جرعة من الاجراءات التي يشهدها عبر مدد زمنية مختلفة، وبالنظر إلى التاريخ الحديث، نجد أن التغيرات التي طرأت على خريطة الشرق الأوسط منذ الحرب العالمية الثانية، هي تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧، وإنشاء الكيان في ١٩٤٨، وحرب ١٩٦٧، انفصال جنوب السودان عن شماله عام ٢٠١١ بعد عقود من الحرب الأهلية، ولم تشهد المنطقة أي تعديلات رئيسة على حدود الدول التي رسمها الاستعمار، على الرغم من أن الشرق الأوسط شهد تفكيك الاستعمار، واستقلال كثير

من الدول، لكن هذه الدول بقيت ضمن حدودها الأصلية، رغم ضعف مؤسساتها الداخلية، وهشاشة بعضها، والصراعات العنيفة التي نشبت في البعض الآخر (فندي، ٢٠٢٤).

كذلك الحال مع طوفان الاقصى في تشرين الأول عام ٢٠٢٣، والذي يشبه في طبيعته حالة تسونامي جيواستراتيجي يبدأ بموجة صادمة، لكنها ليست سوى بداية لسلسلة ارتدادات أشد وقعاً؛ فالزلازل لا يحدث على السطح، بل في أعماق المحيط، اذ تتحرك الصفائح التكتونية، تماماً كما تتحرك الآن التوازنات الدولية، والتحالفات الإقليمية، وخطابات القوة، وسبقها احتلال العراق عام ٢٠٠٣، واعقبها توازنات المنطقة وفق ثورات الربيع العربي عام ٢٠١١ (جلول، ٢٠٢٥)، وفق توافق دولي (الولايات المتحدة: حكومات شعبية متطرفة، وصهيوني داخلي: حكومات يمنية متطرفة)، ما جعل الكيان لا يُلقى اهتماماً لالتزاماته السابقة لمعادلة الأرض مقابل السلام والتطبيع مع القوى الإقليمية المجاورة له إلى تصفية القضية الفلسطينية، وحل الدولتين الى معادلة السلام مقابل السلام، او السلام مقابل التعاون الاقتصادي والأمني بالتعاون مع الولايات المتحدة مع دول التي تمنح الكيان حقه في الوجود المشروع في أرض لا يملكها (أنور، ٢٠٢٥، ص ١١٣).

ويمكن الاستدلال على ما سبق من الخطاب السياسي للكيان الذي انتقل من التركيز على حق الدفاع عن النفس، ومواجهة تهديدات فصائل المقاومة في البيئة الإقليمية الشرق أوسطية إلى خطاب هجومي يستهدف تغييرات أوسع في الشرق الأوسط، يمكن فهمها من اشاراته حول عدم السماح بقيام دولة فلسطينية في تجاهل للقرارات والمرجعيات الدولية كافة، وليس هذا فحسب، بل الإشارة إلى فرض أمر واقع جديد على المنطقة ككل، ويكون هذا الواقع ترجمة لتفوق الكيان الإقليمي، وهذه القوة متأتية من تفوقه العسكري والتكنولوجي والنجاحات التي حققها خلال عام منذ بداية حربه على غزة من وجهة نظره، فضلاً عن حقه المطلق في استخدام القوة دون قيود، والحماية الأمريكية المطلقة عسكرياً ودبلوماسياً التي تجنبه تحمل المسؤولية أو الملاحقة (ابو القاسم، ٢٠٢٥، ص ص ٢١-٢٢).

كما عمل الكيان على فض قواعد الاشتباك المتفق عليها مع القوى المجاورة، وتجريد الفصائل المقاومة من قوتها، وإضعاف المجال الحيوي إلى أقصى حد ممكن، وهو ما أوضحه وزير دفاع الكيان بالقول: "خلق مجال أمني خالٍ من الأسلحة الاستراتيجية الثقيلة والبنى التحتية الإرهابية التي يمكن ان تهدد الكيان" (عوضين، ٢٠٢٥، ص ٢٢٢).

وتبعاً لذلك؛ تحول قطاع غزة إلى كومة رماد، وأصبح غير صالح للحياة، وجرى إضعاف السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية التي أصبحت واقعة عملياً تحت سيطرة شبه كاملة لكل من قوات الكيان وقطعان المستوطنين، لاسيما بعد اقتحام العديد من مخيمات الضفة وإجبار سكانها على النزوح، وخرج حزب الله من ساحة المعركة وقرر فك الارتباط مع قطاع غزة، وجرى تحييد القوى العراقية المساندة للمقاومة الفلسطينية، وقررت النأي بنفسها بعيداً عن ساحات المواجهة، وسقط نظام بشار الأسد وانتقلت سوريا من محور المقاومة إلى دولة قيد التشكيل، أما إيران فقد أصبحت أقل قوة، وبخاصة بعد تدمير برنامجها النووي بالكامل، وإصابة برنامجها الصاروخي بعطب كبير، وضعف نفوذها الإقليمي بعد تفكيك محور المقاومة (نافعة، ٢٠٢٥).

ومن الممكن ان تساهم توجهات الكيان المحمي دولياً إلى انشاء مجمع هيكلي للأمن الاقليمي يقوده الكيان، ليصل الى حد الهيمنة استناداً إلى قدرات اقتصادية وعسكرية وسياسية وأيديولوجية، وتكون بقية القوى تدين بالولاء، كما قد يعمل الكيان على يبني بعض القوى المهمة والفاعلة في هذا المجمع الأمني خدمة لمصالحه الآنية لحين استكمال عملية الهيمنة الاقليمية (حجازي، ٢٠٢٥، ص ١٤٦).

و يرى كيان الدم الذي مر على تشييده زهاء الثمانية عقود حتى تشرين الاول عام ٢٠٢٣، -وبروح التقاليد السيادية اليهودية- أن عليه تجديد نفسه وإعادة صياغة هويته من جديد استعداداً للعقود المقبلة بدءاً من هذه الحرب، وجعلها حرب نهوض عبر اتفاقات في القضايا الرئيسية: مثل القضاء على الخيار النووي الإيراني، والتوصل إلى تفاهات مع تركيا بشأن البنية الجيوسياسية الجديدة في الشرق الأوسط، وتقاسم المصالح في سوريا، ووضع حد لخرق مصر لاتفاقية السلام، واستغلال الفرصة التاريخية للعمل بمزيد من الاستقلالية، والحزم والمبادرة للتأثير في رسم ملامح منطقة الشمال الإسرائيلية مستقبلياً، بجانب العمليات العسكرية الناجحة لتدمير ما تبقى من الجيش السوري، وتعزيز الوجود الإسرائيلي على الحدود مع سوريا، لذلك سيعمل بصورة مستمرة على إنشاء ثلاث دوائر أمنية مع دول الجوار (مجبلي، ٢٠٢٥):

١- الدائرة الأولى: خط دفاع قوي داخل حدود الكيان مع حشود قوات وحفر خط دفاع على طول الحدود وتوفير شبكة إلكترونية محبوكة.

٢- الدائرة الثانية: حزام أمني داخل أرض العدو على طول الحدود، يحظر دخول أي إنسان إليه من دون ترخيص الكيان (مثل الموجود في الجنوب اللبناني وفي سوريا وفي غزة).

٣- الدائرة الثالثة: منطقة منزوعة السلاح في عمق الدولة المجاورة (في سوريا حُدَّت من دمشق وحتى الجنوب والغرب، وفي لبنان من نهر الليطاني وجنوباً، وفي غزة كل القطاع). وبدأ الكيان بشكل عملي تطبيق هذه الخطة.

المصادر والمراجع:

أبو القاسم، محمود حمدي. (٢٠٢٥). (الصراع في الشرق الأوسط وملامح التغير في البيئة الاستراتيجية). المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، ص ص. ٢١-٢٢.

أنور، أحمد فؤاد. (٢٠٢٥). (مستقبل الشرق الأوسط في المنظور الإسرائيلي. مجلة السياسة الدولية، (٢٣٩)، ١١٣.

جلول، عامر زياد. (٢٠٢٥). (الطوفان والشرق الأوسط الجديد . موقع الجزيرة الفضائية. <https://www.aljazeera.net>

حجازي، محمد. (٢٠٢٥). (نحو مبادرة إقليمية للأمن والتعاون في الشرق الأوسط. مجلة السياسة الدولية، (٢٣٩)، ١٤٦.

دعنا، طارق. (٢٠٢٣). (سقوط الجدار الحديدي: أزمة العقيدة العسكرية الإسرائيلية بعد عملية طوفان الأقصى). المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص. ٢.

رشاد، سوزي. (٢٠٢٥). (المنظور الأمريكي لمستقبل الصراع في الشرق الأوسط. مجلة السياسة الدولية، (٢٣٩)، ١٠٢.



عبدالله، خلدون. (٢٠٢٥). (تحولات العقيدة العسكرية الإسرائيلية: معضلة النصر والعقيدة الجديدة. الملتقى الاستراتيجي .

<https://strategicforum.net>

علي، خالد حنفي. (٢٠٢٤). (سياقات صعود الشتات في العلاقات الدولية. ملحق اتجاهات نظرية، مجلة السياسة الدولية، (٢٣٥)، ٣٠. عوضين، نوران. (٢٠٢٥). (الأبعاد الإقليمية والدولية لسقوط نظام بشار الأسد. مجلة السياسة الدولية، (٢٣٩)، ٢٢٢.

فندي، أمون. (٢٠٢٤). (من يستطيع تغيير خريطة الشرق الأوسط. صحيفة الشرق الأوسط. <https://aawsat.com>

مجبلي، نظير. (٢٠٢٥). (الشرق الأوسط الجديد كما يريده نتنياهو. صحيفة الشرق الأوسط اليومية. <https://aawsat.com>

مسعد، نيفين. (٢٠٢٤). (عام على طوفان الأقصى: ما تغيّر وما لم يتغيّر. <https://futureuae.com>

ناجي، محمد عباس. (٢٠٢٥). (واقع الاستهداف الغربي لإيران ووكلائها في الشرق الأوسط. مجلة السياسة الدولية، (٢٣٩)، ١٠٢.

نافعة، حسن. (٢٠٢٥). (تأملات حول مستقبل المنطقة بعد انحسار الطوفان. بوابة الشرق الأوسط الجديد .

<https://greatmiddleeastgate.com>

ما المجتمع ذو الثقافات المتعددة؟

أ.م.د. ليث مزاحم خضير (١)

عادة ما يستحضر النقاش حول (مُنْتَظَم الدولة المعاصرة) حاجة ملحة لفصل التلازم الذي يتبادر سريعاً إلى الذهن حين يدور الحديث أو التفكير في مفهوم لزج مثل «التعددية الثقافية». وانطلاقاً من هذه الضرورة التفكيكية، سنعمد إلى تجزئة العبارة الشائعة وإحالتها إلى جذريها الرئيسين: أي «الثقافة» و«التعدد»، سعياً لالتقاط دلالاتٍ مُضمرة في نسق الأفراد لا ييوح بها نسق التنشئة. ولذلك، نُجاري في نصّنا هذا -على الأقل في تحديد مفهوم الثقافة- التعريفات الأكثر استقراراً ومقبوليةً، مبتعدين قليلاً عن علم اشتقاق الكلمات (Etymology) الذي أرجع الثقافة (Culture) إلى المفردة اللاتينية (Colo) التي تعني الميل إلى الحرث والغرس، بل وتتّضح الدلالة التربوية لمفهوم (الثقافة) حين يؤول تحليلها الاشتقاقي إلى مفهوم «زراعة الشخصية البشرية» عبر التعليم والصقل.

ولعلّ أشهر تعريفات الثقافة هو تعريف الأنثروبولوجي البريطاني (إدوارد تيلور) الذي رأى أن الثقافة «كلُّ مركب» يضم الفن والقانون والأخلاق وأنساق المعرفة والمعتقدات وسائر العادات

(❖) كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل.

والمَلَكَات التي يكتسبها الإنسان بحكم كونه عضواً في المجتمع. ويُعرِّفها (جيرت هوفستيد) بأنها: «برمجة جماعية للعقل» تميّز أعضاء مجموعة اجتماعية عن غيرها، وتنتقل من جيل إلى جيل بوصفها أمراً مفروغاً منه، مع طابع ديناميكي يضيف على كل جيل طابعه الخاص على الموروث الثقافي بحيث يرى فيه ثقافته الصحيحة -أو الأولى على الأقل- وأنها واجبة التعلّم. وفي هذا الإطار يؤكد (أنتوني غيدنز) على أن الثقافة هي جوانب الحياة الإنسانية المكتسبة بالتعلّم لا بالوراثة، وأنها تمنح أعضاء المجتمع عناصر مشتركة تتيح مجالات التعاون والتواصل، مع تفرقه بين جوانب ملموسة (أشياء، رموز، تقنيات) وجوانب ضمنية (قيم، معتقدات، آراء). ومن زاوية مشابهة؛ ترى (جوان مولهولاند) الثقافة كمجموعة من المعاني والقيم والمعتقدات المشتركة والدائمة التي تميّز المجموعات القومية أو العرقية أو أي مجموعة أخرى وتوجّه سلوكها.

إذن الثقافة، في المحصّلة، ليست مجرد مخزونٍ من طقوس أو منتجات فنية قابلة للإحصاء، بل نظام عمل ينبني عبر عملية تاريخية تراكمية وبطيئة تنسج المعاني والمضامين والرموز التي نعطيها اسم «ثقافة». فهي بنية تفسّر الانتظام والجدوى والقيمة في حياة الإنسان، وتعمل كشبكة دلالية تُنظّم الفعل الاجتماعي،

وتُفصل الأطر التي بداخلها تُفهم الذات والآخر. لكن في هذا النسق الثابت المزعوم لثقافةٍ ما، تختبئ دائماً عناصر الحركة والتحول: ثقافات تُفعلها الممارسات اليومية، وتتأثر بالاحتكاك والسلطة والاقتصاد والتقنية والتغيير الديمغرافي.

أي سؤال نطرحه هنا؟ كيف نتعامل مع ثقافةٍ مفهومة بوصفها كلاً ثابتاً في مواجهة واقع التداخل وسلاسل التأثير المتبادل بين المجتمعات؟

صيغ مصطلح «التعددية الثقافية» علناً للمرة الأولى عام ١٩٦٥ على يد الهيئة الملكية الكندية، بيد أن ظاهرة التعددية الثقافية - بوصفها عملية مستمرة - أقدم بكثير من أي تسمية رسمية. وطبيعة هذا القدم ليست مرادفاً للثبات؛ هي بالأحرى إشارة إلى أن التعدد الثقافي يظهر حيث تتقاطع جماعات ذات موروثات سلوكية ولغوية ورمزية مختلفة داخل إطار اجتماعي واحد، فتتقاطع طرق العيش وتتشابك مصالح الناس وتتشابك هوياتهم. لهذا قدّم الباحثون تعاريف متعددة للتعددية الثقافية وصل تنوعها إلى حدّ التعارض، لكن في المجمل توصف التعددية بأنها أيديولوجيا تطبيقية لإدارة التنوع العرقي والثقافي والاثني ضمن التركيبة السكانية لمجتمع محدد.

ويذهب (ستيوارت هول)، عالم الاجتماع البريطاني، إلى أنّ تعدّد الثقافات هو «الخصائص الاجتماعية ومشكلات الحكم التي يُفرزها أي مجتمع تعيش فيه جماعات ثقافية مختلفة معًا، وتحاول بناء حياة مشتركة مع الاحتفاظ بشيء من هويتها الأصلية». ويضيف (هول) أنّ التعدّدية تشير كذلك إلى الاستراتيجيات والسياسات المعتمدة لحكم وإدارة مشاكل التنوّع التي تثيرها المجتمعات متعددة الثقافات.

ومن هنا يتضح أنّ التعدّدية ليست مجرد حالة وجود مجموعات متعددة، بل مشروع تنظيمي وسياسي؛ فالسؤال عن إدارة التنوّع يفتح الباب أمام سلسلة من القضايا: من يملك حق التمثيل؟ كيف تُوزّع الموارد؟ أيّ حقوق تُمنح في إطار القانون والاعتراف؟ ما مكان اللغة والتعليم والدين في الفضاء العام؟

تُجلى في هذه الأسئلة صراعات مرئية وغير مرئية: فالتعدّدية الثقافية قد تتحوّل إلى شعارٍ للحفاظ على التنوّع أو إلى آلية لإبقاء الفوارق القائمة عبر تغليف اللامساواة بالقناع الثقافي. وفي أحيانٍ أخرى، يمكن أن تصبح مدخلاً لإنصافٍ حقيقي عبر الاعتراف والتمكين وتعديل سياسات التوزيع الاقتصادي والاجتماعي. هكذا، يتضح أنّ التعدّدية ليست وصفًا محايدًا بل موقع نقدي وسياسي: إذ يمكن قراءتها كقيمة أخلاقية تُثمن الاعتراف بالآخر، وكاستراتيجية

سياسة عمادها تسوية مطالب جماعات تاريخياً مهمشة، أو كآلية إدارية بحتة تُعنى بتنظيم الفضاء العام بدون المساس بجذور عدم المساواة.

ومهما احتضنت سياسات التعددية من نوايا حسنة، فإنها تواجه تحديات معرفية ونظرية عملية؛ من بينها خطر التعصيب والتمثيل الأحادي للهوية الذي يُغلقها داخل صناديقٍ ثابتة، كما تواجه إشكالية مزوجة الاعتراف الثقافي مع متطلبات العدالة الاجتماعية، لأنّ التقاطعات بين الهوية والطبقة والاقتصاد يمكن أن تُنتج أزمات في ترتيب الأولويات بين الاعتراف وإعادة التوزيع. كذلك يطرح واقع العولمة والتقنية أسئلة جديدة حول حدود الثقافة والإقامة: فهل يُقرأ التعدد الثقافي الآن من زاوية التداخل الشبكي والهجرة المتجددة والتشكلات الهجينة التي تفكك «الثقافة النقية»؟

لذلك، يحتاج التفكير في المجتمع متعدد الثقافات إلى حسّ نقدي مزدوج: أن يقرّ بالاستحقاق الأخلاقي للاعتراف بالاختلافات، وفي الوقت نفسه ألا يغفل عن ضرورة بناء مؤسسات عادلة تضمن تكافؤ الفرص وتقوي التضامن الاجتماعي. ويتطلب ذلك سياسات لغوية وتعليمية تُحترم فيها لغات وممارسات الجماعات المختلفة، وإصلاحات دستورية وقضائية تُكفل حقوق المواطنة، وبرامج

اجتماعية تقلل من الفقر والتمييز الاقتصادي، فضلاً عن فضاءات عامة تشجع الحوار والتبادل بدلاً من العزل الثقافي. وأيُّ سؤالين نقديين ينبغي أن نصرحهما ختاماً؟ كيف يمكن للدولة والمجتمع أن يوازنا بين حقّ الجماعات في الاحتفاظ بهويّتها وضرورة بناء مواطنة مشتركة تمتدّ على أساس العدالة والمساواة؟ وإلى أي حدّ تثمر سياسات التعدّدية عن تمكين حقيقي لا يقتصر على عروض رمزيّة بل ينال البنى الاقتصادية والسياسية التي تُعيد توزيع السلطة والفرص؟

المصادر والمراجع:

Minkov, M. (٢٠١٣). *Cross-cultural analysis: The science and art of comparing the world's modern societies and their cultures*. Sage Publications.

Hofstede, G. (١٩٨٠). *Culture's consequences: International differences in work-related values*. Sage Publications.

Hall, E. T. (١٩٧٦). *Beyond culture*. Anchor Books.

Mulholland, J. (١٩٩١). *The language of negotiation: A handbook of practical strategies for improving communication*. Routledge.



Parekh, B. (٢٠٠٥). *Rethinking multiculturalism: Cultural diversity and political theory* (٢nd ed.).

Palgrave Macmillan.

Hall, S. (٢٠٠٠). Conclusion: The multicultural question. In B. Hesse (Ed.), *Unsettled multiculturalism: Diaspora, entanglements, transcriptions* (p. ٢٠٩). Zed Books.



مذهب السياسيين الفرنسيين

وبناء السلم المجتمعي في عصر النهضة الأوروبية

من الاعتدال الديني إلى شرعية الدولة الزمنية (١٥٦٢ - ١٥٩٨)

م.د. عبد شاطر عبدالرحمن (١)

تعد ظاهرة (السياسيين Politiques) في فرنسا القرن السادس عشر بوصفها استجابة عقلانية لازمة مركبة، تمثلت في تفكك النظام العام تحت وطأة الحروب الدينية بين الكاثوليك والهيغونوت (١٥٦٢-١٥٩٨)، وتنازع الشرعيات بين العقيدة الدينية والملك، وتحول الدولة من فكرة مملكة مسيحية إلى دولة تسعى إلى السلم الأهلي واحتواء التنوع الديني. ولم يكن السياسيون حزباً منظماً، بقدر ما كانوا توجهها فكرياً إدارياً داخل النخبة، يرى أن السلام المدني ووحدة الدولة شرط سابق على أي مطلب للتوحيد المذهبي. وقد عُد المستشار الملكي، (ميشيل دو لوبيتال Michel de L'Hospital)، الأب الروحي لهذه النزعة، إذ دافع، بصفته مستشاراً ثم مستشاراً أعلى (١٥٦٠-١٥٦٨) عن سياسة تسامح منظمة اتجاه البروتستانت، وأطر دور الدولة بوصفها الحكم الأعلى فوق التنازع المذهبي.

السياق التاريخي للحروب الدينية في فرنسا:

اندلعت حروب الدين في فرنسا سنة ١٥٦٢، ودخلت البلاد لصراع طويل بين الكاثوليك والبروتستانت تخلّته هدنات وتسويات قصيرة الأجل سرعان ما كانت تنهار، وجاءت نهاية هذه الحرب بإصدار مرسوم (نانت) في نيسان/أبريل ١٥٩٨ على يد الملك هنري الرابع، لم يمس المرسوم المكانة الرسمية للكاتوليكية، لكنه قدّم تسوية تاريخية كرّست مبدأ حرية العقيدة للبروتستانت، وأقرت لهم قدراً منظماً من حرية العبادة في أماكن محددة، ومنحتهم حقوقاً مدنية وقضائية ومهنية أوسع، وأنشأت ترتيبات قضائية خاصة لحماية حقوقهم، وسمحت لهم بالاحتفاظ ببعض المدن المحصنة مدة محددة بوصفها ضمانات أمنية، وذلك مقابل ولائهم للتاج واحترامهم للنظام العام. بهذه الصيغة تحوّل التسامح من شعار أخلاقي إلى قواعد قانونية للتعايش، وانتقل مركز الاهتمام من محاولة توحيد الاعتقاد إلى إدارة التعدد وضبط المجال العام .

لم ينفِ مرسوم (نانت) جذور الخلاف العقائدي، لكنه أعاد تعريف أولويات الدولة المتمثلة بالسلم الأهلي وسيادة القانون واحتكار السلطة الشرعية بوصفها شروط الاستقرار. لقد أغلق المرسوم المذكور صفحة حربٍ دامت عقوداً، وفتح مساراً جديداً تُقاس فيه

شرعية السياسة بقدرتها على تدبير التنوع الديني داخل أطر الدولة،
لا بفرض التجانس المذهبي.

السياسيون ومبادئ بناء السلم

يُعد (ميشيل دو لوبيتال Michel de L'Hospital) (١٥٠٧-١٥٧٣) نموذجًا بارزاً لمنظور (السياسيين)؛ فقد دافع، في خطبه وإصلاحاته -وهو يشغل منصب مستشار ثم مستشاراً أعلى بين عامي (١٥٦٠-١٥٦٨) عن سياسة تهدئة تقوم على المصالحة والإنفاذ المحايد للقانون، ورأى أن القمع اللاهوتي يفضي إلى تفكك سياسي، وأن وظيفة الدولة الأولى هي صون السلم الأهلي فوق تنازع العقائد. ورغم اصطدامه براديكاليات دينية من الجانبين، وما رافق تلك الحقبة من انزلاق دموي كمنذبة (سان برثولوميو) عام ١٥٧٢، ظلّ الأثر الفكري والعملية لهذا النهج حاضراً في المسار الذي أنهى الحرب ورسّخ منطق الدولة والتعايش المنظم.

يعرف المؤرخون مفهوم (السياسيين) الفرنسيين بوصفهم كاثوليكيًا معتدلين ونخبًا إدارية ملكية رأوا أن تسامحًا منظمًا أجدى للدولة من حربٍ دينية مفتوحة، وأن الولاء السياسي للدولة يسمو على الانتماء المذهبي. ومن هذا التصور تتضح ثلاث ركائز لبناء السلم المجتمعي:

- ◀ أولوية وحدة الدولة والمنفعة العامة: فالسلم الأهلي هو الهدف الأعلى للدولة، وهو يتقدم على مطلب التجانس الديني؛ والمواطنة تُقاس بالولاء للنظام العام لا بالانتماء اللاهوتي.
- ◀ فصل الخاص عن العام: فالإيمان شأنٌ خاص تُحترم حرمة، أما المجال العام -القانون والأمن والضرائب والسلم الأهلي- فيخضع لسلطة زمنية محايدة تجاه العقائد، تحظر العنف المذهبي وتؤطر الممارسة الدينية بما يحفظ النظام.
- ◀ التسامح سياسة دولة: وهو هنا ليس نزوعاً أخلاقياً فحسب، بل سياسة عمومية تنظم التعايش وتجزئ للدولة استخدام العنف المشروع لحماية السلم، لا لتصفية الخصوم؛ على أن تُحصر القوة في الدولة وتُقاس بالتناسب والضرورة.

السلم المجتمعي: من المبدأ إلى المؤسسة:

- يقوم تصوّر (السياسيين) على ثلاثة مستويات تنفيذية متكاملة لسلم المجتمعي:
- ◀ أخلاقي-مدني: عبر نبذ التعصب والكفّ عن تسييس العقيدة، وإعادة تعريف (الفضيلة العامة) كقدرة على التعايش لا كقصر على التجانس.

◀ قانوني-إجرائي: تحويل قبول التعدد إلى قواعد نافذة (ترخيص العبادة، الضمانات القضائية، التمثيل)، وتغليب معيار المنفعة العامة في التشريع على الاحتجاج بالنصوص اللاهوتية المتنازعة.

◀ مؤسسي-سيادي: تثبيت احتكار الدولة للقوة المشروعة، ومنع الطائفية، وتوحيد مرجعية الحكم تحت سقف السيادة التي تنظم الحقوق والواجبات.

وبهذا المعنى لا يكون السلم مجرد غياب للحرب، بل نظامًا إيجابيًا يصنع شروط التعايش بالقانون والمأسسة؛ سلامٌ يُبنى ولا يقع تلقائيًا، ويستلزم ضبط المجال العام -قواعد وقضاء وأمن- بالتوازي مع احترام حرية الضمير في المجال الخاص.

جان بودان: السيادة كأساس للسلم الأهلي:

في خضم الحروب الدينية الطاحنة التي مزقت فرنسا، برز الفقيه والفيلسوف السياسي جان بودان (Jean Bodin) بمشروعه الفكري الطموح الذي هدف إلى إيجاد مخرج من دوامة العنف والصراع. جاءت نظريته حول السيادة (Souveraineté) كرد فعل مباشر على حالة الانقسام والفوضى التي عانت منها المملكة، لتمثل حجر الزاوية في انتقال الفكر السياسي من نموذج الإقطاع والسلطات المتعددة إلى نموذج الدولة الحديثة الموحدة.

أولاً: السيادة كحل عملي وليس تنظيرًا مجردًا

لم تكن فكرة السيادة عند بودان مجرد طرح فلسفي مجرد، بل كانت أداة عملية لبناء السلم والأمن. لقد رأى أن جذر الشر يكمن في (تعدد السلطات) الدينية (البابا، الكنيسة) والزمنية (الإقطاعيون، البروتستانت) التي كانت تتنازع على الشرعية والولاء داخل الإقليم الواحد. هذا التعدد هو الذي أغذى نيران الحرب الأهلية. لذلك، عرّف بودان السيادة بأنها (سلطة دائمة ومطلقة) للدولة داخل حدود إقليمها. وتتمثل هذه السلطة في ثلاث صلاحيات أساسية لا يجوز لأي جهة أخرى منازعة الدولة فيها:

- ◀ احتكار قرار الحرب والسلم: فتحول الدولة من ساحة للصراع إلى الطرف الوحيد المخول بإنهائه أو شنه.
- ◀ احتكار سنّ القوانين: ليصبح القانون واحدًا وسائدًا على الجميع، بدلاً من تعدد القوانين والعادات المحلية والدينية.
- ◀ احتكار إنفاذ هذه القوانين: لضمان سيادة القانون وحماية الأمن والنظام العام.

ثانيًا: السيادة وحياد الدولة: أساس السلم الاجتماعي

انطلاقًا من هذا المفهوم، ربط بودان بشكل وثيق بين وحدة السلطة ووحدة النظام. فوجود سلطة واحدة عليا (السيادة) هو الضامن الوحيد لتحقيق الاستقرار والنظام. ومن أجل ضمان هذه الوحدة، مهد بودان لفكرة بالغة الأهمية، وهي حياد الدولة تجاه

المعتقدات الدينية. لم تهدف سيادة الدولة إلى فرض دين معين، بل إلى الارتقاء فوق الخلافات الدينية لحفظ (النظام العام). بمعنى آخر، أصبحت الدولة حَكَمًا محايدًا بين الطوائف، تفرض قوانينها للحفاظ على كيان المجتمع، مما يجعل الانتماء للدولة الموحدة أقوى من الانتماء للطائفة.

ثالثًا: السيادة المطلقة ليست استبدادًا قمعيًا

يجب التمييز بين مفهوم بودان للسيادة المطلقة وبين فكرة الاستبداد التسلطي. السيادة عند بودان، في سياقها التاريخي، كانت علاجًا لمرض (ازدواجية الشرعية) الذي كاد أن يدمر المملكة. فهي (مطلقة) لأنها لا تعلوها سلطة أخرى، ولكنها في نفس الوقت مصدر أعلى للقانون وخاضعة لمبادئ القانون الطبيعي والأخلاقي. وبذلك، تتحول السيادة من أداة قمع إلى قناة مؤسسية يتم من خلالها تحويل (التعددية الدينية) من مصدر للصراع إلى عنصر يمكن إدارته ضمن إطار قانوني موحد يضمن التعايش السلمي. فالسيادة تنظم التعددية بدلاً من أن تلغيها.

وهكذا، يلتقي المنهج العملي للسياسيين الباحثين عن الاستقرار مع الإطار النظري الذي وضعه بودان. لقد نجح بودان في إعادة ترتيب أولويات الدولة، جاعلاً من تحقيق السلم الأهلي الوظيفة الأولى والأساسية لأي كيان سياسي. لم تعد الدولة مجرد حامية

للدين أو مصدرًا للامتيازات، بل أصبحت الضامن الأساسي للحياة المشتركة والأمن لجميع رعاياها، بغض النظر عن انتماءاتهم. بهذا، أسس بودان لفكرة العقد الاجتماعي الحديث، حيث تُمنح الدولة سلطة مطلقة نظير ضمانها الأمن والنظام للجميع.

خاتمة

لقد كانت مساهمة السياسيين مزدوجة، براغماتية اصلاحية في الحكم، وتأسيس مفهومي لحياد الدولة. الاولى تجلت في مرافعات (دو لوبيتال) وسياسات التهدئة، والثانية في بلورة السيادة، اطارا يوحد المرجعية، ويمنع تعدد السيادات الذي يفت في عضد السلم الاهلي. ومع ان جان بودان لم يكن سياسيا بالمعنى الحزبي، فان نظريته قدمت البنية الفكرية التي تشرعن تحول الدولة من حارسه للحقيقة، الى حارسه النظام العام، وهو جوهر بناء السلم المجتمعي في الحداثة الاوروبية المبكرة.

وتكمن القيمة التاريخية لأطروحة السياسيين، في انها نقلت مسألة السلم من فضاء اللاهوت المتنازع عليه، الى مؤسسات الدولة المحايدة، هناك حيث يصبح التعايش سياسة قائمة على قوانين تحترم، والسلم المجتمعي ثمرة لترتيبات مؤسسية دائمة، وليس مجرد نوايا حسنة، او هدنة مؤقتة. وبهذا المعنى، يمكن اعتبارهم روادا لمشروع الدولة الحديثة، التي تعلو على الانقسامات المذهبية



والعرقية، وتجعل من ادارة التعددية، وليس الغاءها، الوسيلة الوحيدة لتحقيق الاستقرار الدائم. ان دروس القرن السادس عشر الفرنسي، تظل ذات صلة في عالمنا المعاصر، إذ لا تزال المجتمعات تواجه التحدي ذاته: كيف تبني سلاماً مستداماً يقوم على المواطنة المتساوية، والقانون المشترك، بدلاً من اجبار الجميع على الاعتقاد نفسه.

أثر المخدرات على العلاقات الاجتماعية والسلوك الأخلاقي

م.م. أنسام سليم مهدي^(١)

المقدمة

تُعد المخدرات واحدة من أخطر الظواهر التي تهدد المجتمعات الحديثة، ليس فقط على المستوى الفردي، بل على مستوى الأسرة والمجتمع بأسره؛ فهي تؤثر على الصحة البدنية والعقلية للشباب، وتؤدي إلى تفكك العلاقات الأسرية، وتزيد من معدلات الجريمة والاضطرابات الاجتماعية. وتزداد خطورة المخدرات عندما تنتشر بين الفئات العمرية الناشئة، حيث تكون عقولهم غير ناضجة بعد، وقدرتهم على اتخاذ القرارات السليمة محدودة. تهدف هذه الورقة إلى تسليط الضوء على آثار المخدرات على الشباب والأسرة، مع تحليل الأسباب والنتائج، وتقديم توصيات عملية للحد من هذه الظاهرة المدمرة.

أولاً: أثر المخدرات على الشباب

تدهور الصحة البدنية والعقلية: المخدرات تتسبب في مشاكل صحية جسيمة تشمل ضعف المناعة، أمراض القلب والكبد، واضطرابات الجهاز العصبي. كما يؤدي التعاطي المستمر إلى ظهور أمراض نفسية مثل الاكتئاب والقلق واضطراب الشخصية،

(١) كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل.

مما يجعل المتعاطي غير قادر على التكيف مع المجتمع والبيئة المحيطة به.

تراجع التحصيل الدراسي والمهني: يتأثر أداء الشباب المتعاطين في المدارس والجامعات، حيث تقل قدرتهم على التركيز والاستيعاب، ويصبحون أقل التزاماً بالمواعيد والواجبات. كما يؤدي التعاطي إلى انخفاض فرص الحصول على وظائف مناسبة، وبالتالي تفاقم البطالة بين الشباب وزيادة الإحباط الاجتماعي.

انخراط الشباب في الجريمة والانحرافات: الإدمان يجعل الشباب أكثر ميلاً للانخراط في أعمال غير قانونية لتأمين أموال المخدرات، مثل السرقة والاعتداء والاتجار بالمخدرات. كما يزيد التعاطي من انتشار السلوكيات المنحرفة التي تؤثر على البيئة الاجتماعية بأكملها، مثل العنف الأسري والمشاجرات.

ضعف القدرة على اتخاذ القرارات السليمة: المخدرات تؤثر على مناطق المخ المسؤولة عن التفكير العقلاني واتخاذ القرارات، مما يجعل الشباب أكثر عرضة للتورط في مشكلات اجتماعية وقانونية، ويقلل من قدرتهم على التخطيط لمستقبلهم.

ثانياً: تأثير المخدرات على الأسرة

تفكك العلاقات الأسرية: يعاني أفراد الأسرة من فقدان التواصل والثقة مع المتعاطي، مما يؤدي إلى توتر مستمر داخل الأسرة.

وتتأثر العلاقة بين الزوجين والأبناء، حيث يصبح جو المنزل مشحوناً بالقلق والغضب، ويحدث نوع من الانعزال النفسي للمتعاطي.

الأثر النفسي على الأسرة: يشعر أفراد الأسرة بالضغط النفسي المستمر والخوف على مستقبل الأبناء، ويصابون بالاكتئاب والقلق نتيجة الوضع المستمر. كما قد يؤدي الإحباط المستمر إلى مشاكل صحية للأهل، ويزيد من احتمالات حدوث صراعات داخلية تؤثر على تماسك الأسرة.

الأعباء الاقتصادية: تتحمل الأسرة أعباء مالية كبيرة لعلاج المتعاطي أو لدعم استمرارية تعاطيه، بالإضافة إلى فقدان الدخل المحتمل للشاب المتعاطي، مما يزيد من الضغوط على الموارد الأسرية ويؤثر على مستوى المعيشة.

ثالثاً: انعكاسات المخدرات على المجتمع

ارتفاع معدلات الجريمة والعنف: يؤدي انتشار المخدرات إلى زيادة جرائم السرقة والاعتداء والمخالفات القانونية، ما يقلل من الأمن والاستقرار في المجتمع. كما تساهم المخدرات في ظهور شبكات الجريمة المنظمة، ما يزيد من صعوبة مكافحة هذه الظاهرة.

تراجع التنمية الاقتصادية والاجتماعية: شباب المجتمع هم العمود الفقري لأي تطور اقتصادي واجتماعي. وعندما يصبح جزء كبير منهم مدمنين على المخدرات، يتراجع إنتاجهم ويزداد العبء على أنظمة الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية.

انتشار الانحرافات الاجتماعية: يؤدي التعاطي إلى انتشار سلوكيات منحرفة مثل التسول والانحراف الأخلاقي، ما يهدد القيم الاجتماعية والأخلاقية، ويضعف الهوية الثقافية للمجتمع. تأثيرات على الأمن القومي والاجتماعي: انتشار المخدرات يجعل المجتمعات أكثر هشاشة أمام الانقسامات الاجتماعية والسياسية، ويقلل من قدرة الدولة على تحقيق الاستقرار الأمني والتنمية المستدامة.

الخاتمة

تظهر المخدرات كأزمة مركبة تؤثر بشكل مباشر على الفرد والأسرة والمجتمع، وتفرض تحديات جسيمة على النواحي الصحية والاجتماعية والاقتصادية. ومن هنا، يصبح من الضروري تبني سياسات وقائية.